تأمين مستقبل النيجر الاقتصادي في فترات عدم اليقين الاقتصادي العالمي

كلمة

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

أمام المجلس الوطني النيجري
نيامي، النيجر – ٢١ ديسمبر ٢٠١١

النسخة المعدة للإلقاء

مساء الخير. يشرفني أن أكون معكم اليوم هنا. وأشعر بالامتنان لفخامة **الرئيس محمد يوسف** لدعوتي إلى بلدكم الجميل والشاسع. ويشرفني كل التشريف أيها السادة أعضاء المجلس الوطني أن أكون هنا اليوم لأتحدث أمامكم.

بالتأكيد ليست هذه هي أول زيارة أقوم بها إلى إفريقيا، أو إلى النيجر. لكنها أول زيارة بصفتي مديرا عاما لصندوق النقد الدولي. وأنا ملتزمة التزاما عميقا بجعل الصندوق فعالا قدر الإمكان في تلبية احتياجات جميع بلدانه الأعضاء ــ الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة على حد سواء. وسوف تتيح لي هذه الفرصة المهمة الاستماع إلى وجهات نظركم وتوثيق الشراكة القائمة بيننا في السنوات القادمة.

ومن المؤسف أنني لم آت إلى هنا في أفضل الظروف. فنحن نمر بفترة مليئة بالتحديات أمام الاقتصاد العالمي.

"نحن نسمع دوي سقوط الأشجار ولا نسمع صوت نمو الغابات" [من أمثال الطوارق]

وإذ تتجمع غيوم المخاطر البارقة، يتعين على النيجر وغيرها من بلدان المنطقة مراقبة التطورات بعناية.

ومن ثم، اسمحوا لي أن أحدثكم اليوم عن أربعة أمور:

- أولا، حالة الاقتصاد العالمي.
- ثانيا، الانعكاسات على إفريقيا
- ثالثا، بعض الأفكار حول مسار السياسة المستقبلي الذي قد يساعد النيجر في الوقاية من هذه المخاطر العالمية وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص الجديدة.
- رابعا، كيف يمكن للصندوق تقديم المساعدة.

١- الآفاق والسياسات العالمية

كما أشرت عدة مرات، لم يعبر الاقتصاد العالمي مرحلة الخطر بعد. فقد أصبحت آفاق النمو أكثر قتامة في الشهور الأخيرة. والأسوأ من ذلك أنها محاطة بمخاطر تطورات سلبية حادة.

والخطر المباشر حاليا هو احتمال الدخول في دوامة تنازلية ــ يتعاقب فيها انهيار الثقة مع عدم استقرار الأسواق المالية وبلوغ الدين الحكومي إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها ــ فتؤدي مجتمعة إلى تزايد ضعف النمو. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مستويات البطالة مرتفعة إلى حد غير مقبول في عدد كبير جدا من البلدان.

إن البلدان المتقدمة في منطقة اليورو هي محور الأزمة. ومن ثم يجب أن تكون محور أي حل.

لكننا ينبغي ألا نغفل عن الصورة الأكبر ــ أي الحاجة إلى استعادة الاستقرار والنمو، النمو الذي يوفر فرص العمل.

فلا بد أن تحقق السياسات في الاقتصادات المتقدمة التوازن الملائم بين سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لتشجيع النمو والاستقرار. ويعني هذا المضي في تنفيذ السياسات *الهيكلية* التي تركز مباشرة على تعزيز القدرة التنافسية والنمو وفرص العمل. ويعني أيضا تقوية *تنظيم القطاع المالي* بما يضمن وجود قطاع مالي أكثر أمانا واستقرارا وقدرة على دعم النمو.

وكما قال جان بول سارتر، "إن مسؤوليتنا أكبر كثيرا مما نظن، لأنها تتعلق بالبشرية جمعاء."

وما لم نتخذ الإجراءات اللازمة فسوف تتفاقم أزمة الثقة. وستتأثر بذلك كل البلدان، وكل المناطق، بلا استثناء.

٢- الانعكاسات على المنطقة

ومن هنا أنتقل إلى الحديث عن نقطتي الثانية: كيف يمكن أن تتأثر المنطقة بهذه المخاطر *العالمية* المتصاعدة؟

أود أولا أن أقر بالتقدم المحرز في إفريقيا جنوب الصحراء على مدار العشر سنوات الماضية. ولا أود على الإطلاق أن أقلل من شأن التحديات التي لا تزال قائمة. لكن تحولا قد طرأ على نقطة البدء التي ينطلق منها النقاش بيننا ــ وهو تحول إلى الأفضل.

فقد أتاحت السياسات الاقتصادية السليمة ركيزة لتحقيق النمو الاقتصادي القوي. وتراوح متوسط النمو في المنطقة بين ٥ و ٦% أو أكثر على مدار العِقد الماضي، وهذا النمو هو الذي انتشل ملايين السكان في إفريقيا من ربقة الفقر المدقع.

ولسوء الحظ، تأثرت المنطقة تأثرا كبيرا بأزمة الغذاء والوقود في عام ٢٠٠٨، ثم بالأزمة المالية العالمية التي أعقبتها. فقد تراجع النمو الاقتصادي في إفريقيا وكانت العواقب الاجتماعية وخيمة ــ حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء سيرتفع بمقدار نقطيتين مئويتين مع حلول عام ٢٠١٥ مقارنة بما كان متوقعا في حالة عدم وقوع الأزمة.

وكان من الممكن أن تتفاقم الأوضاع أكثر. لكن كثيرا من صناع السياسات الأفارقة تمكنوا من اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة الأزمة عند وقوعها. وتمكنت معظم البلدان من الحفاظ على الإنفاق الضروري في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية. ورأينا بلدانا كثيرة في المنطقة تحقق تعافيا سريعا، حيث عادت معدلات نموها الآن إلى المستويات التي كانت سائدة في منتصف الألفينات.

ويشهد هذا الأداء بمدى التفاني والإخلاص لدى صناع السياسات في إفريقيا. فقد تمكنوا في السنوات السابقة على الأزمة من تقليص العجز المالي والدين العام، كما تمكنوا من تخفيض معدل التضخم وبناء احتياطيات من النقد الأجنبي. وباختصار، قاموا ببناء هوامش وقائية على مستوى الاقتصاد الكلي ووضعوا اقتصاداتهم على ركائز أكثر رسوخا. ولذلك تمكنت معظم البلدان من الحفاظ على مستوى الإنفاق الضروري في المجالات الاجتماعية وعلى البنية التحتية بعد وقوع الأزمة.

لكن التداعيات الأخيرة من الاقتصادات المتقدمة تضع صلابة إفريقيا على المحك مرة أخرى

والمفارقة هنا هي أن الروابط التجارية والمالية التي تكتسب أهمية بالغة لدفع الاقتصاد نحو التقدم في أوقات اليسر، تصبح هي الروابط التي يمكن أن تنشر المخاطر الاقتصادية المتصاعدة في عالم اليوم.

وسيؤدي استمرار تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة، مع استمرار عدم الاستقرار في الأسواق المالية، إلى إضعاف الطلب على صادرات إفريقيا. وقد يتسبب أيضا في تقييد تدفقات تمويل القطاع الخاص، وتحويلات العاملين في الخارج، وربما المعونة. وليس في هذا التصور ما يعد إيجابيا بالنسبة للنيجر ــ فتدفقات المعونة ضرورية وقد تعطلت تحويلات العاملين في الخارج بالفعل نتيجة الاضطرابات في ليبيا.

ويمكن أن تزداد الاضطرابات بسبب زيادة التقلب المحتملة في أسواق السلع الأولية، وقد ينتهي الأمر بفوز بعض البلدان وخسارة بلدان أخرى داخل المنطقة. وينبغي أن تكون هذه المسألة موضع اهتمام كبير بالنسبة للنيجر، نظرا لتزايد أهمية الموارد الطبيعية فيها.

لكن أكبر باعث على القلق بالنسبة لي هو انخفاض قدرة كثير من بلدان المنطقة على امتصاص مزيد من الصدمات مقارنة بما كانت عليه منذ ثلاث سنوات. ويمكن أن يصبح هذا الانخفاض أكثر مدعاة للقلق إذا ازداد تباطؤ الاقتصاد العالمي هذه المرة.

وهذا يعني ضرورة أن تحقق السياسات توازنا دقيقا ــ بين درء المخاطر المباشرة للتباطؤ العالمي، والحفاظ على موارد المالية العامة للاستثمار في البنية التحتية بما يساعد على زيادة فرص العمل وتعزيز النمو.

ولكن تركيز صناع السياسات ينبغي أن ينصب في المقام الأول على استعادة الاحتياطيات المالية الوقائية التي أفادت بلدانهم إفادة كبيرة أثناء الهبوط الاقتصادي الأخير.

٣- مسار السياسات المستقبلي في النيجر

ومن هنا أنتقل إلى الحديث عن نقطتي الثالثة: كيف يمكن للإصلاحات في النيجر أن تساعد على الوقاية من هذه المخاطر وعلى الاستفادة من الفرص الجديدة. في البداية، أود التعبير بوضوح عن إعجابي الشديد بخطة التنمية الطموحة التي وضعتها الحكومة.

فالاستثمارات في قطاعي النفط والتعدين تتيح الفرصة أمام مستقبل اقتصادي أكثر إشراقا. غير أن تحقيق الاستفادة الكاملة من الإمكانات الاقتصادية في النيجر ليس بالأمر اليسير.

أولا، يجب عليكم التصدي للمخاطر العالمية المتزايدة، ثم مواجهة الحقيقة الصعبة التي تشير إلى أن عددا قليلا نسبيا من البلدان هو الذي أدار ثرواته الطبيعية بكفاءة. وبرغم ذلك، فهناك ميزة تتمتع بها النيجر ــ إذ يمكنكم الاستفادة من خبرات الآخرين.

وتواجه النيجر في الداخل بعض التحديات الإنمائية الجسيمة. فالفقر هو مصدر القلق الأكثر إلحاحا، حيث يعيش أكثر من ٤٠% من السكان على أقل من ١,٢٥ دولارا في اليوم.

وكان نقص الغذاء الخطير الذي شهدته الشهور الأخيرة بمثابة تذكرة واقعية بمدى تعرض النيجر لمخاطر الصدمات المناخية ــ لا سيما الجفاف ــ وانعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، فضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف مزاولة الأعمال يعوقان التنمية في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات.

إن الاحتياجات قد تكون كبيرة. لكن زيادة إيرادات النفط والتعدين، إذا تمت استخدامها بكفاءة، يمكن أن تساعد على تحقيق نمو أوسع نطاقا وأكثر شمولا للجميع، نمو من شأنه أن يعود بالنفع على جميع مواطني النيجر.

وأرى أن هناك **ثلاث أولويات عامة** لإحراز هذا الهدف.

أولا، الفعالية والشفافية في إدارة إيرادات الموارد الطبيعية:

فالتزام النيجر بتطبيق "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية" في أوائل هذا العام يمثل علامة فارقة كبيرة.

وينبغي أن تتضمن الأهداف الرئيسية العمل ــ قدر الإمكان ــ على مقابلة المخاطر التي تتعرض لها النيجر نتيجة تقلب أسعار السلع الأولية مع ازدياد أهمية الموارد الطبيعية كمصدر لإيرادات الموازنة.

ويقتضي هذا اعتماد منهج متوسط الأجل لسياسة المالية العامة يهدف إلى تمهيد تقلبات الإنفاق ويساعد على استخدام المكاسب التي تتحقق من ارتفاع الأسعار استخداما حكيما.

"يجب علينا حفر الآبار اليوم لكي نروي عطش الغد." [من أمثال قبائل الطوارق].

ولا أبالغ مهما شددت على أهمية اتخاذ الاستعدادات الكافية. فقليل من المدخرات في أوقات اليسر يمكن أن يمثل مساهمة كبيرة في اتقاء الصدمات المستقبلية.

ثانيا، تحقيق أقصى عائد ممكن من الموارد الطبيعية:

ويعني ذلك توجيه إيرادات الموارد الطبيعية نحو استثمارات عامة تتسم بالكفاءة في مجالات البنية التحتية والزراعة والصحة والتعليم. استثمارات تدر العائد المرتفع اللازم لتحقيق النمو وتوفير فرص العمل.

ومن الضروري إتاحة الحيز الكافي للإنفاق العام على بنود مهمة أخرى. ويمثل تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي بندا بالغ الأهمية، إذ أنها تقدم العون اللازم للفئة السكانية الأضعف في أوقات الأزمات. ومن أروع الأمثلة في هذا الخصوص النظام الذي وضعتموه هنا، والذي يسمى "نظام الدعم الشامل لإدارة أزمات الغذاء ومنع وقوعها".

ولكنني أحثكم على مواصلة الاهتمام بإبقاء الدين العام عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، واحتواء مستويات الاقتراض والديون الكلية، مع السعي للحصول على أفضل شروط ممكنة مقابل القروض.

ثالثا، انتهاج استراتيجية إنمائية واسعة النطاق:

ينبغي ألا يقتصر تركيز استراتيجية النمو والتنمية في النيجر على تطوير الموارد الطبيعية والاستثمارات العامة. فتحسين مناخ الأعمال سيساعد على جذب مزيد من الاستثمارات الخاصة المُنشئة لفرص العمل في طائفة أوسع من القطاعات.

والتشجيع على زيادة التنوع الاقتصادي سيعزز الجهود الرامية إلى مساعدة النيجر على زيادة تحمل الصدمات، ومن الأرجح أيضا أن يحقق نموا أشمل يجلب معه الفرص والوظائف لكل السكان. ولقد لمست عن قرب ما يتسم به أهل النيجر من دفء المشاعر وكرم الضيافة والطبيعة الديناميكية عندما التقيت هذا الصباح مع سكان قرويين في سوق بوبون.

وسكان النيجر يشكلون ثروة هائلة. وإنني أشجع الحكومة على أن تحتوي نطاقا أوسع من السكان عند وضع "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية " الجديدة للفترة ٢٠١٢– ٢٠١٥.

٤– دور الصندوق

وأنتقل إلى الحديث عن نقطتي الرابعة والأخيرة: نحن أمام برنامج مشحون وملئ بالتحديات، وصندوق النقد الدولي حاضر لمساندتكم في هذا المسعى. فإجراء حوار أعمق ــ يستمع فيه الصندوق بعناية أكبر لاحتياجاتكم واحتياجات إفريقيا ــ سيساعدنا على خدمتكم بمزيد من الفعالية، وسيساعدنا على تعزيز دعمنا للمنطقة في المنتديات العالمية.

وأنا ملتزمة بإجراء حوار أعمق وأنفع.

ومن الدروس المهمة التي استخلصها الصندوق في السنوات الأخيرة هو أن دعمنا المالي يجب أن يصل إلى بلداننا الأعضاء بسرعة وبشروط أقل حتى يكون دعما فعالا، كما يجب أن يفسح مجالا كافيا لبنود الإنفاق عالية الأولوية من أجل دعم النمو وحماية الفئات الأضعف.

ولهذا السبب عززنا طاقة الإقراض بشروط ميسرة، وجعلنا أدوات الإقراض أكثر مرونة.

ونحن نعمل أيضا على تعزيز جهودنا لمساعدة المنطقة بتقديم المشورة بشأن السياسات والمسائل الفنية. فالصندوق لديه خبرة فنية يمكنه تقديمها، خبرة يمكن أن تساعد البلدان الإفريقية في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال، سوف نواصل التعاون الوثيق مع النيجر في تقديم المشورة الفنية الضرورية بشأن تنفيذ الموازنة وإدارتها، والسياسة الضريبية، وتحليل مشروعات الموارد الطبيعية. ويمكننا القيام بدور مهم أيضا، من خلال مراكزنا الإقليمية التي تقدم المساعدة الفنية، لتيسير تبادل الخبرات من بلد لآخر.

خاتمة

تقف النيجر اليوم عند منعطف حاسم. ومسار السياسات القادم ليس مسارا سهلا. فالأخطار المحدقة كبيرة، وتزداد تصاعدا بسبب المخاطر العالمية الراهنة. ولكن الفرصة المتاحة عظيمة، إنها فرصة لتغيير المسار ورسم مستقبل جديد لجميع مواطني النيجر.

"إن الحاضر ليس مجرد ماضي الغد، إنما هو لحظة الاختيار والعمل." (سيمون دو بوفوار)

ولكن النيجر ليس وحده. فيجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا.

ويجب على الصندوق ــ وغيره من مؤسسات المجتمع الدولي ــ الاستعداد لبذل جهد أكبر. نحن أصدقاؤكم، وشركاؤكم. وقد جئنا إلى هنا كي نستمع إليكم ونساعدكم في رسم مساركم نحو مستقبل أكثر رخاء يمكن فيه تحقيق مكاسب دائمة لجميع مواطني النيجر.

شكرا لكم.